عمال البحرين

Bahrain Workers
www.gfbtu.org

البحرنة قرار

الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين
General Federation of Bahrain Trade Unions

تصدر عن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين - ملحق مجلة عمال البحرين (SBWS305) مملكة البحرين - العدد ١١٠ - نوفمبر ٢٠٢٣

الاتحاد العام يشارك في الدورة ١٤ للاتحاد العربي للنقابات

شارك وفد الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في الدورة الرابعة عشر للاتحاد العربي للنقابات والتي عقدت في الفترة ١١-١٢ نوفمبر ٢٠٢٣م في تونس.

يمثل الاتحاد العام كل من الامين العام عبدالقادر الشهابي ونائب الامين العام حسن الحلواجي والامين العام المساعد

للعلاقات العربية والدولية مهديه حسن.

واستعرض المؤتمر التقرير السنوي للاتحاد العربي للنقابات وبرامج الاتحاد للفترة القادمة كما تضمن البرنامج وقفة تضامنية مع شعب وعمال فلسطين.

وخلال اعمال الدورة ١٤ للاتحاد العربي للنقابات اجتمع وفد الاتحاد العام بممثلي عدد من المنظمات العمالية العربية والدولية.

التتمة صفحة ٦

في كلمته في حفل نقابة أحمد منصور.. الأمين العام:

بسبب الدين العام، كل مواطن عامل مدين بـ١٠٠ الف دينار

أكد الأمين العام عبدالقادر الشهابي على أهمية التعاون بين ادارة الشركة والنقابة ، من اجل حوار اجتماعي مستمر بين طرفي الانتاج ، كما أشار إلى مسألة تآكل أجور العمال في البحرين ، وبالخصوص خلال السنوات الخمس الاخيرة وذلك عبر تطبيق ضريبة القيمة المضافة ، وارتفاع الأسعار ، ورسوم الخدمات ، وتصاعد إيجارات العقارات ، والزيادة الملحوظة في فواتير الكهرباء والماء ، إضافة إلى قلة

الفرص الوظيفية ، وشح المنح الدراسة ، ما يجبر العمال على البقاء في أعمالهم رغم سوء الظروف.

جاء ذلك خلال حفل نظمته نقابة العاملين بشركة أحمد منصور العالي ، احتفالاً بمناسبة ذكرى مرور ٢٠ عاما ً على تأسيس النقابة ، في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣م ، حضره الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ، وعدد من الأمناء العامين ، والوكيل المساعد بوزارة العمل السيد عقيل بو حسين ومدير إدارة الموارد البشرية ممثلاً للشركة ، وأعضاء النقابة وجمع من عمال الشركة.

التتمة صفحة ٢

في كلمته في حفل نقابة أحمد منصور.. الأمين العام:
بسبب الدين العام، كل مواطن عامل مدين بـ١٠٠ الف دينار

أكـد الأمين العام عبدالقادر الشـهابي على أهمية التعـاون بين ادارة الشـركة والنقابـة ، مـن اجـل حـوار اجتماعـي مسـتمر بين طرفي الانتـاج ، كما أشـار إلى مسـألة تآكل أجور العمال في البحرين ، وبالخصـوص خلال السـنوات الخمـس الاخيرة وذلـك عبر تطبيـق ضريبـة القيمـة المضافـة ، وارتفـاع الأسـعار ، ورسـوم الخدمـات ، وتصاعد إيجـارات العقـارات ، والزيـادة الملحوظـة في فـواتير الكهربـاء والماء ، إضافـة إلى قلة الفرص الوظيفية ، وشـح المنح الدراسـة ، ما يجبر العمال علـى البقـاء في أعمالهـم رغـم سـوء الظروف.

جـاء ذلـك خلال حفـل نظمتـه نقابـة العامـلين بشـركة أحمـد منصور العـالي ، احتفالاً بمناسـبة ذكـرى مـرور ٢٠ عامـاً على تأسـيس النقابة ، في ٢٧ أكتوبـر ٢٠٢٣م ، حضـره الأمين العام للاتحاد العـام لنقابات عمال البحريـن ، وعدد من الأمناء العـامين ، والوكيل المسـاعد بـوزارة العمل السـيد عقيـل بـو حسين ومديـر إدارة المـوارد البشـرية

ممـثلاً للشـركة ، وأعضـاء النقابـة وجمـع مـن عمال الشـركة.

كمـا أوضـح الأمين العـام في كلمتـه بـأن قطـاع الانشـاءات مـن القطاعـات الهامـة في الاقتصـاد البحـريني ويعمـل فيـه مـا يقـارب ١٥٠ الـف عامـل منبهـا إلى خطـورة الوضع الراهـن ، حيث ان الشـركات الوسـطى في قطـاع الإنشـاءات تمرّ بمرحلـة تباطـؤ ، فانتقل سـوء الحال ، من الطبقة الوسـطى مـن العمـال ، إلى الطبقة الوسـطى من أصحـاب العمـل ، وهـذا بالتأكيـد سـينتج عنـه عجـز متتـالي في الموازنـة العامـة يتطلـب –ما لم يعـالج– اسـتدانة الحكومـة لتعويـض العجـز في الميزانيـة العامـة للدولة ورفع سـقف الديـن العام باسـتمرار ، مـشيرا إلى أن نصيب تحمّـل المواطن العامـل في البحريـن مـن كلفـة الديـن العـام بلغ ١٠٠ ألـف دينـار.

مـن جانبـه أكـد رئيـس النقابـة سـعيد آل يحيى في كلمتـه التي ألقاها بالمناسـبة علـى الحاجة إلى تعديل أجور العمال في الشـركة ، معتبرا أن الاتفاق الـذي أنجـز في العـام ٢٠٠٦ ، لم يعـد صالحا في ظـل موجة الـغلاء ، وأن عمالا في الشـركة يعملون منـذ أكثر من ١٥ عاما بنفـس الأجور ، فيما يتلقى بعض العمـال الجدد أجور تفـوق أجورهم ، معبرا عـن أن المفاوضـات مـع الشـركة في هـذا الشـأن إيجابيـة ، متمنيـا أن تنتقل هـذه الإيجابية لأرض الواقع.

لقاء الطاولة المستديرة

نظم الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين مساء الثلاثاء ٣١ أكتوبر ٢٠٢٣م ، اجتماعا لرؤساء مجالس ادارات النقابات العمالية المنضوية تحت مظلة الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ونوابهم مع الامين العام للاتحاد بحضور اعضاء الامانة العامة وبتنسيق من التنظيم النقابي ، في اطار التحضير للمؤتمر العام القادم.

قدم الامين العام الشكر لرؤساء النقابات على عطائهم وانجازاتهم والتغلب على معظم التحديات والضغوط التي يواجهونها من خلال

العمل النقابي والمفاوضات وما نتج عنها من انجازات تحققت خدمة لأعضائهم وعمال شركاتهم بشكل عام.

كما قدم لمحة سريعة عن عمل وانجازات الامانات في الفترة الماضية من الدورة الحالية على المستوى المحلي والدولي ، بالاضافة الى الفعاليات القادمة المزمع اقامتها في الفترة القادمة.

ثم فتح المجال للرؤساء للنقاش وطرح الافكار والمقترحات للفترة القادمة والمؤتمر العام القادم ، على أمل توسعة اللقاءات لتشمل جميع اعضاء مجالس إدارات النقابات.

الاتحاد العام يشارك في دورة القادة النقابيين الشباب السادسة عشر في سنغافورة

شارك عضو لجنة الشباب العامل في أمانة الشباب في الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ، نائب رئيس نقابة عمال أسري عماد العجيمي في الدورة السادسة عشر للقادة النقابيين الشباب ، التي نظمها الاتحاد الدولي للنقابات منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، في سنغافورة ، من ٣١ أكتوبر حتى ٣ نوفمبر ٢٠٢٣.

وتناولت الدورة عدة محاور من بينها العضوية النقابية وتفعيل دور الشباب في العمل النقابي ، كما ناقشت الحماية الاجتماعية والانتقال العادل ، وبناء وإعادة بناء الطاقات الشبابية ، وأهمية الحركة النقابية الدولية وتاثيرها على المجتمع.

شارك في الدورة ممثلون عن ٢٧ اتحاد نقابي من الاتحادات المنضوية تحت عضوية الاتحاد الدولي للنقابات (ITUC).

ورشة الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل

ضمن برنامج تمكين النقابات العمالية في قطاع الانشاءات الذي يقوم به الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب ، اقيمت الورشة الثالثة لتعزيز الصحة والسلامة في مواقع العمل في موقع عمل شركة أحمد منصور العالي في عسكر ، واستهدفت الورشة عمال الانشاءات في الشركة ، صباح يوم الثلاثاء ٧ نوفمبر ٢٠٢٣م.

قدّمها الأمين العام المساعد للصحة والسلامة المهنية بالاتحاد العام علي العصفور ومتابعة منسق البرنامج النقابي حسين عبدالكريم وتناولت عدة محاور ، منها مساهمة النقابات في بيئة عمل أكثر سلامة ، وآليات عمل النقابات العمالية لتعزيز مستوى الصحة والسلامة في بيئة العمل ومنها لجان الصحة والسلامة المهنية ، وتشكيل وتمثيل النقابات العمالية في لجان الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل ، بالاضافة الى مفاهيم عامة في الصحة والسلامة المهنية .

حضر جانب من الورشة رئيس نقابة عمال أحمد منصور مع بعض مشرفي العمل في الشركة.

الاتحاد العام يواصل تقديم ورش الصحة والسلامة في مواقع العمل

في موقع عمل آخر وضمن برنامج تمكين النقابات العمالية في قطاع الانشاءات ، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب ، اقيمت الورشة الرابعة لتعزيز الصحة والسلامة في مواقع العمل في موقع عمل لشركة مجموعة حجي حسن بالجنبية واستهدفت الورشة عمال الانشاءات في الشركة ، صباح الثلاثاء ١٤ نوفمبر ٢٠٢٣م.

قدّمها الأمين العام المساعد للصحة والسلامة المهنية بالاتحاد العام علي العصفور ومتابعة منسق البرنامج النقابي حسين عبدالكريم وتناولت عدة محاور ، منها مساهمية النقابات في بيئة عمل أكثر سلامة ، وآليات عمل النقابات العمالية لتعزيز مستوى الصحة والسلامة في بيئة العمل ومنها لجان الصحة والسلامة المهنية ، وتشكيل وتمثيل النقابات العمالية في لجان الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل ، بالاضافة الى مفاهيم عامة في الصحة والسلامة المهنية .

حضر الورشة رئيس نقابة عمال مجموعة حجي حسن عبدالرضا حسن مع بعض مشرفي العمل في الشركة.

الاتحاد العام يشارك في الدورة ١٤ للاتحاد العربي للنقابات

شارك وفد الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في الدورة الرابعة عشر للاتحاد العربي للنقابات والتي عقدت في الفترة ١١-١٢ نوفمبر ٢٠٢٣م في تونس.

يمثل الاتحاد العام كل من الامين العام عبدالقادر الشهابي ونائب الامين العام حسن الحلواجي والامين العام

المساعد للعلاقات العربية والدولية مهديه حسن.

واستعرض المؤتمر التقرير السنوي للاتحاد العربي للنقابات وبرامج الاتحاد للفترة القادمة كما تضمن البرنامج وقفة تضامنية مع شعب وعمال فلسطين.

وخلال اعمال الدورة ١٤ للاتحاد العربي للنقابات اجتمع وفد الاتحاد العام بممثلي عدد من المنظمات العمالية العربية والدولية.

نص البيان صفحة ٢٦

الاتحاد العام يجتمع مع أمين عام الاتحاد الدولي للنقابات

اجتمع الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين عبدالقادر الشهابي مع الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات السيد لوك ترانجل ، الأحد ١١ نوفمبر ٢٠٢٣م ، على هامش انعقاد الدورة ١٤ للمجلس العام للاتحاد العربي للنقابات بتونس.

واستعرض الجانبان وضع الحركة النقابية العربية ، وفي

منطقة الخليج ، ومستجدات سوق العمل ، كما استعرضا أهم الفرص والتحديات المتاحة للعمل النقابي ، ودعا الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين السيد ترانجل لحضور المؤتمر العام الخامس للاتحاد ، والمزمع عقده في الربع الأول من العام القادم.

حضر الاجتماع نائب الأمين العام حسن الحلواجي والأمين العام المساعد للعلاقات العربية والدولية مهدية حسن وعدد من أعضاء المنظمات العمالية الخليجية.

في ندوة الحركة النقابية بتونس..

الحلواجي يؤكد على أهمية اشراك الشباب وتفعيل الديمقراطية

على هامش الدورة ١٤ للمجلس العام للاتحاد العربي للنقابات المنعقدة بتونس ١١-١٢ نوفمبر ٢٠٢٣ ، شارك نائب الامين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين حسن الحلواجي في ندوة الحركة النقابية العربية في مواجهة تحديات تغييرات سوق العمل وضرورات التجديد.

وأكد الحلواجي في مداخلة له على أهمية إشراك الشباب وتفعيل المبدأ الديمقراطي في العمل النقابي ، كما ناقشت الندوة مصادر قوة الحركة النقابية ومكامن ضعفها ودور التعددية النقابية في تنظيم القطاعات الجديدة في سوق العمل وتعزيز الحركة النقابية العربية ، كما استعرضت اشكاليات التنظيم والتمكين والتواصل في الحركة النقابية وكيفية الحوار وبناء التحالفات لتحقيق نقابات قوية ومفاوضات ناجحة.

الاتحاد العام يشارك في اجتماع شبكة المرأة في قطاع البناء والأخشاب

ممثلتين عن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ، شاركت نائب رئيس نقابة عمال شركة أحمد منصور العالي ، زهرة أحمد حبيب ، وعضوة النقابة زهراء جعفر ، في اجتماع وورشة عمل شبكة المرأة في قطاع البناء والأخشاب ، الذي نظمته شبكة نقابات عمال البناء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، التابعة للاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب BWI بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت ، في ٨ و٩ نوفمبر ٢٠٢٣م في العاصمة الأردنية عمّان.

حيث ناقش الاجتماع التقدم الذي أحرزته المرأة ، وتقديم إستراتيجيات للقضاء على العنف والتحرش في أماكن العمل اعتمادا على اتفاقية ١٩٠ لمكافحة العنف والتحرش في أماكن العمل ، كما ناقش التقدم الذي أحرزته النساء في مجال تغير المناخ وتقديم إستراتيجيات للتخفيف من آثاره. والانتقال العادل الذي يشمل مجموعة من الأنشطة التي يجب القيام بها لازدهار العمال والمجتمعات من خلال عملية تحول نحو اقتصاد صفري الكربون.

الاتحاد العام يشارك في فعاليات اسبوع الصحة والسلامة بشركة بابكو غاز

ضمن فعاليات اسبوع الصحة والسلامة والبيئة بشركة بابكو غاز (بناغاز) وبدعوة من نقابة عمال بناغاز قدم الأمين العام المساعد للصحة والسلامة المهنية بالاتحاد العام لنقابات عمال البحرين علي العصفور محاضرة بعنوان «اسهام النقابات في تعزيز السلامة والصحة المهنية» ،في يوم الأحد ٥ نوفمبر ٢٠٢٣ ، استعرض فيها آليات عمل النقابات العمالية لتعزيز مستوى الصحة والسلامة في بيئة العمل ومنها لجان الصحة والسلامة المهنية ، وتشكيل وتمثيل النقابات العمالية في لجان الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل ، بالاضافة الى مفاهيم عامة في الصحة والسلامة المهنية.

حضر الورشة رئيس نقابة عمال بناغاز مهران مهدي وعدد من عمال الشركة وأعضاء النقابة من مختلف اقسام الشركة.

الاتحاد العام ينظم ورشة حول مفهوم النزاع والتفاوض

نظم الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ورشة عمل بعنوان (مفهوم النزاع والتفاوض ، الخصائص والتطبيقات) في ١٤ و١٥ نوفمبر ٢٠٢٣م ، في مركز التدريب في مقرّ الاتحاد العام الجديد. قدّمها كل من الأمين العام المساعد للتدريب والتثقيف جعفر خليل ، والأمين العام المساعد للتشريع والدراسات يوسف الشملان.

تناولت الورشة مفهوم النزاع وطرق تحليله ، عبر مجموعة من التطبيقات التي توضح مفهوم النزاع والخلاف والفروقات بينهما ، ومفاهيم التفاوض ، ومفاهيم التفاوض في عالم العمل ، والأدوات والآليات التي تساهم في تحسين شروط التفاوض ومن بينها الرغبة والإرادة والمعلومات ، والحاجات ، كما تطرقت لمبادئ وقواعد التفاوض الدولية.

فيما تناولت الورشة في اليوم الثاني إستراتيجيات ومهارات التفاوض ، وسير عملية التفاوض وانماط المتفاوضين ، والسبل الأنجع في البحث عن سبل الاتفاق ، وأدوات كتابة العقود التفاوضية ، وإبرامها ، والنزاعات العمالية ، حضر الورشة عدد من أعضاء النقابات المنضوية تحت مظلة الاتحاد العام.

الاتحاد العام يحضر ختام فعاليات اللجنة الوطنية للجان العمالية بالسعودية

بدعوة كريمة من اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية ، وممثلين عن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ، شارك كل من الأمين العام المساعد للأنشطة والفعاليات حسين عباس الديري ، والأمين العام المساعد للإعلام والنشر وليد نصيف ، بالحضور في ختام النسخة الثالثة من الفعاليات الرياضية والثقافية والاجتماعية ، التي أقامتها اللجنة في ١٥ من نوفمبر ٢٠٢٣م ، تحت رعاية وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ، وحضور سعادة وكيل الوزارة المساعد للسياسات المهندس أحمد بن محمد الشرقي.

وشارك في الفعاليات أكثر من ثمانية عشر جهة من أعضاء اللجنة ، وبعدد يتجاوز ٥٠٠ مشارك بعدد من الألعاب المختلفة أهمها كرة القدم وفعاليات رياضية أخرى وبرامج ثقافية مصاحبة.

وقد حضر الاحتفال ممثلو الاتحادات النقابية واللجان الوطنية العمالية لدولة قطر وعمان والبحرين وعدد من الرياضيين.

الاتحاد العام يشارك في اجتماع الشبكة العربية للبناء والأخشاب

شارك الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ممثلاً بالأمين العام المساعد للمرأة العاملة والطفل هبة سليم والأمين العام المساعد للشباب العامل عقيل مسلم في اجتماع شبكة الاتحاد الدولي لعمال البناء والاخشاب تحت عنوان الرقمنة ومستقبل العمل ، في الفترة من ١٦ الى ١٨ نوفمبر ٢٠٢٣م في العاصمة الأردنية عمّان.

اشتمل الاجتماع على عدد من الجلسات النقاشية تناولت المهارات الرقمية الأساسية المطلوبة في قطاع البناء والتشييد ، استراتيجيات دمج التدريب على المهارات الرقمية في التعليم والتدريب التقني والمهني ، وتحديد المخاوف والتحديات التي يواجها العمال في سياق الرقمنة ، كما تم التطرق إلى الانتقال العادل والبناء الأخضر وأختتم البرنامج بجلسة ناقشت إنشاء علاقات عمل بين التعليم والتدريب المهني

والتقني والنقابات وأصحاب المصلحة لضمان تنمية مهارات القوى العاملة المستقبلية وتعزيز قدراتها لتحقيق انتقال عادل.

نقابة أسري تنظم رحلتين ترفيهيتين لأعضائها

نظمت نقابة عمال أسري رحلتين ترفيهيتين لأعضائها ، الأولى أقامتها للأعضاء الأجانب في عطلة المولد النبوي ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٣م ، تضمنت زيارة إلى عدة مواقع سياحية في البحرين ، من بينها المتحف الوطني وقلعة البحرين ومنتزه محمية العرين.

والثانية وهي الرحلة الترفيهية السنوية ، نظمتها لبركة سباحة في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٣م ، حضرها عدد كبير من أعضاء النقابة وأبنائهم ، كما حضرها عدد من متقاعدي الشركة ، وتضمنت عدة فقرات من بينها ألعاب كرة الطائرة والقدم ، والسحب على جوائز قيمة ، ووجبة عشاء .

جدير بالذكر أن الرحلة الترفيهية السنوية تقام منذ أعوام ، بدعم من إدارة الشركة ، وتهدف الرحلات الترفيهية إلى تعزيز دور النقابة في التواصل مع العمال ، وتعزيز العلاقة بين إدارة الشركة وأعضاء النقابة.

عمال بابكو تنظم حملة التبرع بالدم ١٩ بمناسبة اليوم العالمي للرجل

أقامت نقابة عمال بابكو ، حملتها ١٩ للتبرع بالدم ، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للرجل ، تحت عنوان (ومن أحياها) وذلك على مدى ثلاثة أيام ١٤ و١٥ و١٦ نوفمبر ٢٠٢٣م ، وذلك في مواقع BMP ، عيادة المصفاة ، ونادي عوالي.

أقيمت الحملة بالتعاون مع بنك الدم المركزي بمستشفى السلمانية ومستشفى الملك حمد الجامعي ، وقد لاقت الفعالية اقبالا كبير من عمال وعاملات الشركة وبعض إداريي الشركة وعلى راسهم الرئيس التنفيذي للشركة الدكتور عبدالرحمن جواهري والسيد مارك الرئيس التنفيذي لبابكو انرجيز وزوار وضيوف النقابة والشركة.

وأكدت النقابة بالمناسبة على شكرها لكل المتبرعين والداعمين للفعالية ، كما تقدّمت بالشكر للإدارة التنفيذية على المساهمة في نجاح هذه الحملة الانسانية وتعزيز الشراكة المجتمعية.

الاتحاد العام يشارك في دورة مهارات المرأة والشباب في قطاع الإنشاءات

شارك الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ممثلاً بالأمين العام المساعد للمرأة العاملة والطفل هبة سليم والأمين العام المساعد للشباب العامل عقيل مسلم بالدورة التدريبية حول مهارات المرأة والشباب في قطاع الإنشاءات ، الذي نظمته شبكة نقابات عمال البناء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، التابعة للاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب BWI بالتعاون مع الاتحاد النرويجي ، في ١٤ و ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣م في العاصمة الأردنية عمّان.

تهدف الدورة إلى تزويد المشاركين بالمهارات العملية والمعرفة الأساسية ذات الصلة بسوق العمل في قطاع الإنشاءات ، بما في ذلك التدريب الفني والمهني في خضم التطور التقني والتحول الرقمي في قطاع الإنشاءات ليكونوا أكثر استعدادا لتلبية متطلبات سوق العمل وسد الفجوة بين الجنسين وتعزيز التمثيل المتساوي في مختلف القطاعات ، كما تضمن البرنامج زيارة ميدانية لأحد مواقع العمل الإنشائية للتعرف عن كثب على التقنيات الحديثة والتكنلوجيا المستخدمة في البناء الحديث.

حق الإضراب أمام القضاء الدّولي:

منظمة العمل الدّولية ترفع القضية إلى محكمة العدل الدولية

اتخذ مجلس إدارة منظمة العمل الدولية قرارا تاريخيّا بإحالة خلاف بشأن الحق في الإضراب إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي. وقد صدر هذا القرار عن الدّورة الاستثنائية لمجلس الإدارة ، التي عقدت يومي ١٠ و١١ نوفمبر/تشرين الثاني ، وصوّت خلالها المندوبون لصالح الإحالة العاجلة إلى محكمة العدل الدولية. الخلاف ، الذي برز بعد سنوات من الجدل حول تفسير اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ ، سلّط الضوء على الخلاف المستمر داخل اللجنة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية. ولطالما اعتبرت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية ، والتي تتألف من خبراء مستقلين ، الحق في الإضراب نتيجة طبيعية للحق النقابي ، الذي تحميه الاتفاقية رقم ٨٧ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم التي اعتُمدت في عام ١٩٤٨.

غير أن مجموعة أصحاب العمل أبدت اعتراضا متزايدا على هذا التفسير ، ممّا تسبّب في أزمة مؤسّسية كبرى في عام ٢٠١٢ ، حيث مُنعت لجنة مؤتمر منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق المعايير ، من ممارسة مهامها الرّقابية لأول مرّة. وأمام هذا المأزق ، قرر مجلس الإدارة اللّجوء إلى المادة ٣٧ من دستور منظمة العمل الدولية ، التي تجيز إحالة أيّ خلاف متعلق بتفسير الاتفاقيات إلى محكمة العدل الدولية. ويدعو القرار محكمة العدل الدّولية للبت العاجل في هذا السّؤال الحاسم: «هل إنّ حقّ العمّال ومنظماتهم في الإضراب تحميه الاتفاقية رقم ٨٧ بشأن الحرية النقابية وحماية حقّ التنظيم ، ١٩٤٨ ؟

وتعليقًا على القرار ، صرّح الأمين العام للاتحاد الدّولي لنقابات العمال ، لوك تريانغل ، بأنّ «الحق في الإضراب أمر أساسي لتمكين العمّال من التّوصل إلى اتفاق عادل – وكما يظهر التاريخ– لتأسيس الديمقراطية. ونحن نرحّب بهذا القرار ونتطلع إلى إحالة هذا النزاع إلى محكمة العدل الدّولية. وإنّنا على

قناعة بأن هذه العملية ستؤكّد صحّة العقود من العمل التشريعي الذي قامت به منظمة العمل الدولية حول الحق في الإضراب في القانون الدّولي».

#منظمة_العمل_الدولية #محكمة_العدل_الدولية #حق_الإضراب #دعوى_قضائية

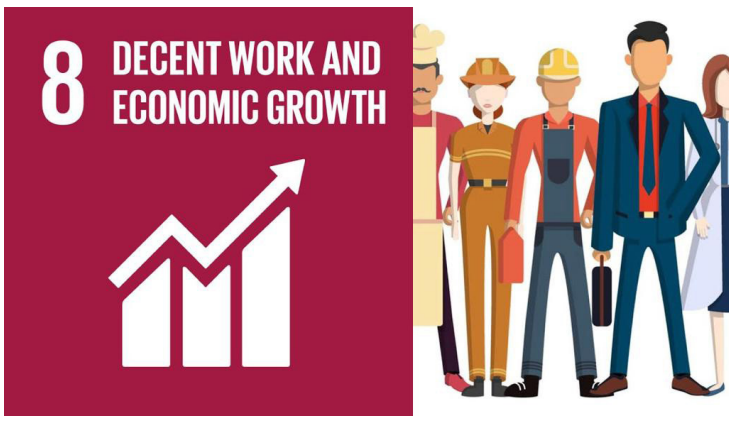

العمل اللائق
حان الوقت لرفع الأجور!»

تُعرّف منظمة العمل الدولية العمل اللائق بأنه مفهوم يشمل فرص عمل منتج بدخل كاف، وضمان الأمن، والحماية الاجتماعية في موقع العمل، وتحسين آفاق التطوّر الشخصي والاندماج الاجتماعي. كما يجسّد العمل اللائق، حرية الأفراد في التعبير عن مطالبهم، وفي التنظيم والمساهمة في اتخاذ القرارات المؤثرة على حياتهم، والتكافؤ في الفرص والمعاملة للجميع رجالا ونساء.

خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة الملتئمة في سبتمبر ٢٠١٥ ، تم تسليط الضوء على مفهوم «العمل اللائق» إضافة إلى الركائز الأربع لجدول الأعمال الذي خُصِّصَ له — ألا وهي بعث فرص العمل ، الحماية الاجتماعية ، الحق في العمل والحوار الاجتماعي — كعناصر أساسية للخطّة الجديدة ، أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ . ويرمي الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع ، والعمالة الكاملة والمنتجة ، وظروف العمل اللائقة ، وهو يمثل مجالا حاسمًا من مجالات التزام منظمة العمل الدّولية ومهامها. علاوة على أنّ البنود الرّئيسية للعمل اللائق تمّ ادماجها بشكل واسع ضمن أهداف الخطّة الأممية الجديدة للتنمية المستدامة ، التي تتألّف في مجموعها من ١٧هدفا. ومنذ عام ٢٠٠٨ ، وبمبادرة من الحركة النقابية ، يتمّ يوم ٧ أكتوبر من كل عام الاحتفال باليوم العالمي للعمل اللائق

واعتبارا لأنّ العمل اللائق في منظوره العام يؤسّس لاحترام حقوق العاملين في إطار مجموعة من القواعد وعلى رأسها الحق النقابي بالإضافة إلى الحقّ في أجور مجزية وعادلة وفي السلامة والصّحة المهنيّة والمساواة بين الجنسين ، فقد رصد الاتحاد العربي للنقابات انتهاكات واسعة للحق في الممارسة النقابية خلال سنة ٢٠٢٣ ، بالإضافة إلى تراجعات عن حقوق العمّال كالحق في المفاوضة وخصوصا في حق الإضراب.

نعم هناك توجّها عالميّا ليس فقط عربيّا لإضعاف الحركة النقابية والحدّ من أحد أهمّ حقوقها وهو الإضراب ، كوسيلة احتجاج وضغط سلمي معترف به كونيا. ومن هذا المنطلق نخوض تحت لواء الاتحاد الدولي للنقابات العمالية وبمعية كلّ النقابات في العالم معركة الدّفاع عن الحق في الإضراب على كل المستويات. و ان إحالة كلّ النزاعات المنشورة لدى منظمة العمل الدولية بسبب الحق في الإضراب والتي طال أمدها إلى محكمة العدل الدّولية من أجل فضّها هذه وإيقاف نزيف انتهاك حقّ العمال في الإضراب.

الاتحاد الدّولي للنقابات من جانبه أطلق حملة عالمية لدعوة الحكومات وأصحاب العمل إلى زيادة أجور العاملين. وتحثّ هذه الحملة التي شعارها «حان الوقت لرفع الأجور!» ، على اتخاذ اجراءات عالمية شاملة من شأنها انتشال العمّال من حالة هشاشة. وهي هشاشة تدعو للقلق ، خاصّة أنّه من الجانب الآخر يواصل أصحاب العمل تسجيل أرباح هامّة ، بينما يرفضون الاستجابة لأي مطالب تتعلق بزيادة الأجور.

وفي هذا الإطار صرّح لوك تراينغل ، الأمين العام بالنيابة للاتحاد الدّولي للنّقابات ، بأنّه على الرّغم من أنّ الأجور «تشكل أساس اقتصاد مستدام ومنصِف» ، إلاّ أنّ الخوض فيه لا يزال من المحظورات لدى العديد من أصحاب العمل ، الذين يواصلون رفض الترفيع فيها و«تقاسم الرّخاء مع العمّال الذين ينتجون السلع ويقدّمون الخدمات التي تولّد هذه الثروة». وأضاف المسؤول النقابي: «بينما وصل التهرّب الضريبي والتحيّل لدى للشركات إلى مستويات قياسيّة ، فإنّ القطاع العام بدوره يفتقر إلى الموارد اللازمة لضمان أجور لائقة».

ويمكن تفسير هذا الوضع جزئيا ً بالانخفاض في نسبة انتساب العمّال إلى النقابات؛ وفي هذا السياق ، يبيّن نداء الاتحاد الدّولي للنقابات ، وقد أظهرت الطبعة الأخيرة من مؤشر الحقوق العالميّة للاتحاد الدّولي لنقابات العمال جليّا أنّ حقوق العمّال ، وبالأخصّ الحقّ في الإنتماء النقابي ، تتعرّض للقمع بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم تقريبًا. ولفت لوك تراينغل إلى أنّه «كي يحصل العمّال على أجور لائقة ، فإنّ الطريقة الأفضل والوحيدة ، في أغلب الأحيان ، هي الانضمام إلى نقابة».

وقد نشرت منظمة العمل الدّولية من جانبها ، مذكرة تحليلية بشأن التقدّم الحاصل في تحقيق الهدف الثامن للتنمية المستدامة حول العمل اللائق للجميع. وأظهرت الدراسة التي تحمل عنوان «التنمية المستدامة والعمل اللائق والعدالة الاجتماعية» أنّ «العالم بعيد عن تحقيق ما يقرب من ثلثي المؤشرات لقياس التقدّم المُحرَز نحو تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة» وأنّ «المجتمع الدّولي اليوم بعيد عن تحقيق غايات الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة ، تقريبا كما كان في عام ٢٠١٥.

وأشارت المذكرة الإعلامية إلى أنّ التقدم المحرز في الجوانب البيئية والاجتماعية من الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة ، أقلّ عموما من التقدّم المحرز في الجانب الاقتصادي. وهي تقدّم توصيات لتحسين آفاق تحقيق الاثنتي عشر بندا التي يسعى إليها الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة. وتتضمّن هذه التوصيات بالخصوص ، ضرورة وضع سياسات تهدف إلى دعم الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيّا للجميع ، وتوفير دعم إضافي متعدد الأطراف للعمل اللائق والحماية الاجتماعية الشاملة وللعدالة الاجتماعية في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. وتكثيف الجهود متعدّدة الأطراف والوطنية ، بواسطة سياسات ذات نهج متكامل على صعيد الحكومة والمجتمع ككلّ.

ودعت منظمة العمل الدولية أيضا إلى «معالجة العبء الثقيل للديون وزيادة مرونة الموازنات بالبلدان النامية ، لتمكينها من الاستثمار في السياسات والنّظم والمؤسّسات التي تدعم التقدّم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ولا سيما في ما يتعلّق بالحماية الاجتماعية وحماية العمل ، والتشغيل والعمل غير الرّسمي وتوظيف الشباب ، والمساواة بين ا لجنسين

المعلم البحريني وتطلعاته المشروعة !

بقلم: الاستاذ سلمان عبدالله سالم

من المعلوم لدى الجميع في مملكة البحرين وفي مقدمتهم وزارة التربية والتعليم أن المعلم ركيزة أساسية في العملية التعليمية التعلمية في كل دول العالم المتحضرة، ويؤكدون في الكثير من المحافل التربوية التعليمية أنه لا يمكن أن يستقيم التعليم والتعليم في أي بلد إلا بالمعلم المخلص المجد المثابر والمبادر في استخدام جميع الوسائل والطرق الحديثة والأساليب التربوية التعليمية المتطورة.

لتشويق طلابه للتعلم وإيصال المعلومات إليهم بكل سلاسة ويسر، لرفع من مستواهم التحصيلي ويحققوا النتائج المبهرة، والمعلم الذي يعتبر مهنة التعليم رسالة مقدسة في ثقافته وفكره ومماساته التربوية العملية، يختلف عن المعلم الذي يجردها عن أهدافها التربوية التعليمية والأخلاقية العليا، ويكون هدفه التحصيل المادي نهاية كل شهر، ولايهمه أي شيء من أمور الطالب التعليمي والأخلاقي والسلوكي، كان المعلم في يومه العالمي الذي يحتفى به سنويا في اليوم الخامس من شهر أكتوبر / تشرين الأول، ويعبر من خلاله العالم بمؤسساته ومنظماته الأممية عن أهمية المعلم في العالم الإنساني، كيف لا وهو الذي يحمل على عاتقيه تنمية مهارات وإبداعات وأفكار وثقافة الجيل الحاضر، الذي في المستقبل القريب والبعيد ينتظر منه خدمة وطنه ومجتمعه في جميع التخصصات والمجالات العلمية والأدبية والمهنية والتكنولوجية..الخ، فكل مسئول في مختلف المناصب والمواقع والطبيب والمحامي والمهندس والتكنولوجي وجميع الفئات التخصصية لا ينكرون أن ما وصلوا إليه من علم وثقافة وإبداع ومكانة مهنية أو وظيفية أنه بفضل جهود المعلم، وقليل في حق المعلم أن يكرم شكليا أو يكون تكريمه باهتا لا قيمة له إنسانيا ومهنيا وأخلاقيا، كان أمله أن يعطى يوم المعلم العالمي زخما واسعا واهتماما كبيرا يليق بمقام ومكانة المعلم، لكي يشعر أي المعلم بقيمته التربوية والتعليمية الحقيقية في مجتمعه، وأن تسمع الجهات المعنية بالتعليم إلى تطلعاته المشروعة ومن ضمنها:

أولا: التقدير المهني والمالي، وتوفير كل السبل التي تضمن له الإستقرارة المالي والمهني والنفسي والمعنوي، من

خلال تحسين وضعه المادي

ثانيا: إيجاد البيئة التعليمية الصالحة للتعليم

ثالثا: عدم إرهاقه بالإلتزمات الكثيرة التي تؤثر سلبا على عطائه التعليمي التربوي.

رابعا: أن يكون شريكا حقيقيا في العملية التعليمية التعلمية

خامسا: أن لا يتعامل معه وكأنه آلة صماء لا حول له ولا قوة

سادسا: أن تعمل الجهة المعنية بالتعليم بتأمينه صحيا هو وأفراد أسرته.

سابعا: أن يجرى إليه فحوصات طبية شاملة في نهاية كل فصل دراسي ، للاطمئنان على حالته الصحية

ثامنا: أن تعمل الوزارة على تحفيزه من خلال إعطاء كل معلم يحصل على تقدير امتياز راتبا إضافيا كما نرى ذلك في الكثير من الشركات والمؤسسات الكبرى

تاسعا: أن يمنح المعلم الحاصل على تقدير ممتاز على مدى خمس سنوات متتالية ، ترقية وبطاقة التميز لتسهيل الخدمات الرسمية والتخفيض على السلع التجارية عاشرا: أن يعطى مكافأة مالية مقطوعة إذا ما قدم مقترح أو مشروع تربوي تعليمي رائد بالتأكيد أن مثل هذه التطلعات العقلانية لو وجدت في واقع المعلم ، حتما سيكون لها أصداء واسعة في أوساط المعلمين أولا ، وإنها ستخلق بينهم التنافس الشريف الذي يحقق التميز والجودة في أدائهم التربوي والتعليمي ، وهذا بالطبع سينعكس إيجابيا على تحصيل طلبتهم العلمي ، وعلى نتائجهم في اختباراتهم الشهرية وامتحاناتهم النهائية ، نقول بكل وضوح أن وزارة التربية والتعليم لديها في قطاع التعليم كفاءات وخبرات عالية الجودة في المراحل الثلاث التعليمية والجامعات ، لو استثمرتها بشكل جيد لأحدثت طفرات واسعة في التعليم ، والمجلس الوطني بغرفتيه (النواب والشورى) بإمكانه تعزيز وترسيخ مكانة المعلم المهنية ، من خلال سن التشريعات القانونية التي تؤمن له كل ما ذكرناه آنفا ، جميل لو تشكل الوزارة مجلس شورى للمعلمين ، يناقش من خلاله كل الموضوعات التي تهم التعليم بكل شفافية من دون وجل ولا خوف ، ويكون له الدور الكبير في تنمية التعليم وتطوير مخرجاته ، من أجل تحقيق طموحات وتطلعات الوطن في مجال التعليم ، كل المتطلبات التي توصل التعليم إلى مستويات عالية جدا متوفرة ، وممكن تحقيقها بكل سهولة ويسر إذا ما وجدت الإرادة الحقيقية الأكيدة لدى الجهة المعنية بتطوير التعليم وتنميته في البلاد ، المعلم على يقين لا يداخله الشك أن الجميع في البحرين على علم تام بأن المعلم هو الركيزة الأساسية في التعليم ، وأنه لو فسح له المجال كاملا ، قادرا على جعل التعليم هو السبيل الأوحد في تنمية وتطوير وطنه في جميع اتجاهاته التربوية والتعليمية والعلمية والطبية والإقتصادية والسياسية والسياحية والتكنولوجية والصحية ، وهناك أمثلة واقعية كثيرة تدل على ذلك وهي حاضرة في أذهان المهتمين بالشأن التعليمي في البحرين ، ولاحاجة لنا بذكرها لوضوحها لدى العالم أجمع.

استثمار العقول ورفاهية الموظّفين...
عاملان أساسيّان لتحقيق النّجاح المؤسّساتيّ

بقلم: علي بدر - نقابي ومتخصص في تنمية الافراد والمؤسسات

عندما نقول أنّ البشر أفضل من الحجر وأنّ الاستثمار في العقول يجعلنا نرى الفرق بين المديرين في الغرب وبعض المديرين في الشّرق، فنحن لا نقول ذلك عن عبث. المدير في الغرب يدعم الفشل حتّى ينجح؛ بينما نراه في الشُّرق، يعارض النّجاح حتّى يفشل.
ألا يستدعي ذلك أن نتوقُّف برهةً لنُراجع بعض الأمور، ومن أهمّها القوّة العاملة في أيّ مؤسّسة والثّقافة الّتي تُواجه بها هذه المؤسّسة جميع التّحدّيات؟

هل يمكن استثمار عقول العمالة وجعلها مكسبًا حقيقيًا للمؤسّسة؟ وهل يمكن أن يكون هذا المكسب هو المؤثّر الأساسيّ في جذب المستثمرين وتسريع عجلة الإنتاج؟

اليوم ، سنسلّط الضّوء على موضوع أحاول توضيحه أمام القرّاء والباحثين الّذين يهتمّون بالتّنمية البشريّة وتطويرها ، وهو الفجوة الّتي يُعاني منها العمّال في كثير من الشّركات. والسّبب يعود إلى عدم تَوَفّر قسم مختصّ برفاهية الموظّفين في معظم الشّركات. وهو القسم الّذي يهدف إلى الاهتمام بجميع الجوانب النّفسيّة للعامل في الشّركة ، كما يهدف إلى تأمين جميع احتياجاته الأساسيّة حتّى يشعر بالانتماء الحقيقيّ إليها بشكل طبيعيّ وعفويّ.

والسّبب وراء اهتمامنا برفاهية الموظّفين اليوم يعود أوّلًا إلى مواجهتنا العديد من القضايا العمّاليّة الّتي نشهد فيها احتراق الوظائف والتّنمّر الوظيفيّ بكلّ أنواعهما بين صفوف العمّال ، ويعود ثانيا إلى غياب دَور بعض المديرين في تعزيز رفاهية الموظّفين في المؤسّسات والشّركات.

وكثيرًا ما نلحظ أنّ هناك فئة من العمّال يفتقدون إلى جهة تستمع إليهم وتُحفّزهم ولكن مع الأسف ، نجد بعض المديرين يتعاملون معهم وكأنّهم مجرّد أدوات وأرقام ماليّة في الشركة لنقل ثقافة غير مهنيّة ، ما يزيد معدّلات الاحتراق الوظائفيّ في المؤسسة بأكملها.

ومن المهمّ أن ندرك أنّ رفاهية الموظّفين ليست مجرّد مسألة إنسانيَّة ، بل هي أيضا استثمار استراتيجيّ يمكن أن يُؤدّي إلى تحقيق النّجاح المؤسّساتي. فالموظّفون الّذين يعيشون في بيئة عمل صحّيَّة ومحفِّزة يصبحون أكثر إنتاجيَّة وتفانيا في عملهم. بالإضافة إلى ذلك ، فإنّ رفاهية الموظّفين تُساهم في جذب المواهب الجديدة والحفاظ على الموظّفين المُميّزين وإرضاء العُملاء.

ولتحقيق هذه الرّفاهية ، يجب أن تكون الشّركات على استعداد تامّ للاستثمار في تطوير المهارات وتدريب الموظّفين بشكل مستمرّ ، وتوفير بيئة عمل تُشجّع على الابتكار والإبداع ، وتعزيز التّوازن بين الحياة العمليّة والحياة الشّخصيّة ، وأخيرًا تقديم مزايا وحوافز تعكس قيمة الموظّفين وتُقدّرهم.

علاوة على ذلك ، يجب أن يتميّز المديرون بالرؤيا الاستراتيجيّة والقدرة على التّواصل مع الموظّفين والتّفاعل معهم ، والاستماع إلى مشاكلهم واحتياجاتهم ، واتّخاذ إجراءات فعّالة لتحسين بيئة العمل ومستوى الرّضى العام. وكذلك نقول إلى بعض المديرين المُقصِّرين في حقّ موظّفيهم «لا تأخذوا دور المشرف ، مع احترامي الكبير لدور المشرفين في جميع المؤسسات ولكن بمسمَيّات إداريّة كبيرة ، وأنتم تتعاملون مع العمّال وموظّفيكم بنظام الغابات الّذي ، مع الأسف ، يعكس هذه الثّقافة برَدّ فعل على جميع الموظّفين في الشّركات والمؤسّسات.

في النّهاية ، يمكن القول أنّ استثمار العقول ورفاهية الموظّفين يلعبان دورًا حاسمًا في تحقيق النّجاح المؤسّساتي. إذا كانت الشّركات تسعى جاهدة لتوفير بيئة عمل مُحفِّزة وداعِمة للموظّفين ، فإنّها ستستفيد من تحسين الإنتاجيّة وجذب المواهب وتعزيز سمعتها وإرضاء العملاء.

طموحنا من رئيس الخدمة المدنية

د. أحمد العنيسي / كاتب بحريني

طالعتنا الصحف المحلية في الأسابيع الأخيرة بتعيين سعادة الشيخ دعيج بن سلمان آل خليفة رئيسا للخدمة المدنية، وحقيقةً، استبشرنا خيرا، ونبارك لسعادته تسنم هذا المركز المهم والحيوي، وبدورنا كمتابعين و راصدين لنا طموح آملين من سعادته تطبيقها.

قبل الطموح ، نتمنى له كل التوفيق الوافدة ، لاسيما مع توافر حيث يتم التعيين وفق التمييز والنجاح في مساعيه وحمله الأمانة التخصصات بين صفوف العاطلين ووفق المحسوبيات الحزبية ، مما الثقيلة والمهمة الصعبة المتعلقة خصوصا في وزارة التربية والتعليم صار جميع المواطنين مستائين من بالقضاء على مشكلة البطالة التي والصحة والأشغال والإسكان بل هذه الإجراءات غير النزيهة ، وغير تتفاقم سنة تلو أخرى ، والاهتمام جميع وزارات الدولة من دون الوطنية مما أرجع البلد نقاط في بالعنصر البحريني باعتباره استثناء. التنمية البشرية.

هو الخيار الاساس والافضل ولا يخفى على الجميع كيف وكباحث في الشئون الاجتماعية ، على مستوى الاقتصاد الوطني تعامل الادارة السابقة في احلال ننوه ونشيد بالخطوة الأولى - نتوق والاجتماعي. العنصر البحريني وفق حسابات لخطوات أخرى- من رئيس ديوان طبعًا ، المواطن أحرص وأخلص ضيقة جدا تضر اقتصاد البلد الخدمة الجديد المتعلق بعدم على خدمة وطنه في كل مكان في المقام الاول ، فيتم تعيينات في التجديد للاستشاريين في جميع مقارنة بالأجنبي مهما امتلك من أجهزة الدولة ، من عناصر أجنبية مجالات وزارات الدولة إن كان هناك مؤهلات. ووافدة ، سواء أكانت عربية او غير بحريني متخصص في ذلك المجال ، من المعيب الاعتماد على العناصر ذلك ، وهي لا ترقى لحمل الأمانة وهم موجودون بالفعل ليكون إبدال

عن الأجانب وهذا بحد ذاته خطوة مهمة وبداية انطلاقة تصب في الصالح العام.

لكن الأمر يا سعادة الشيخ الموقر ، الأمر لا يقتصر على الاستشاريين فقط ، فهناك مئات من المعلمين والاختصاصيين والفنيين من الشباب الجامعي في صفوف البطالة منذ سنوات والمعلمين والمشرفين التربويين الاجانب كل سنة يجددون لهم سنوات متكررة ، حتى الاغلبية منهم وصلوا لاكثر من ٢٥ سنة ، والمفروض اي أجنبي يعطى له فرصة كحد أقصى للتجديد السنوي ثلاث. سنوات فقط ويتم. احلال مواطن محله لا أن يبقى لمدة عقد وعقدين وثلاثة عقود لذلك يجب مراجعة عقود هؤلاء الوافدين من جميع الجنسيات في التربية والتعليم وغيرها ، فما الذي سيضيفونه أكثر للتعليم وفي مواد عامة كالدين واللغة العربية والرياضيات والإنجليزي والجغرافيا والتاريخ. والعلوم والأسرية والمجالات العملية والتربية الفنية.

هذه المواد كانوا البحرينيين يدرسونها من الثانوية آنذاك ولا تحتاج خبرة طويلة ، والان خريجوها حملة البكالوريوس. ومن جامعة البحرين ولا نعلم لماذا يجدد للمعلمين والمشرفين الوافدين كل سنة وكأنهم يدرسون علم الذرة والطيفيات الالكترونية وعلم الفضاء.

أيها المسئولون في ديوان الخدمة المدنية ما يحدث حرام أن يحرم المواطن من حقه في الوظيفة ، وجريمة في حق الوطن وأبنائه يتخرجون كمعلمين ومهندسين أو كأطباء. أو ممرضين. أو فنيي أشعة المجال الصحي ويجلسون في البيوت لعدة سنوات من غير عمل حتى وصل بعضهم لأكثر من عقد. السياسة الممقوتة السابقة لا تخدم البلد ولم تعد تجني نفعًا للمواطنين. نحزن حينما نلحظ معلمين قابعين في البطالة لأكثر من عشر سنوات ، ونأسف عندما نرى مهندسين قابعين في البطالة لعدد من السنين ، فضلا عن المئات من الأطباء ، إذ لا يمكن القبول بتجديد عقود الاطباء الاجانب في البلد وهناك طبيب بحريني قابع في خانة البطالة.

كذلك من المعيب علينا أن نتغافل عن هذه الازمة التي أهملت لسنوات ، عوضًا عن المعيب جدًا أن يعيش المواطنين مرارة العيش في وطنهم.

من باب الحرص على بلدنا وأبنائنا أن نهتم بوضعهم المعيشي وتمكين البلد اقتصاديا بهم وليس بالأجانب والوافدين ، هذا الأخير كل راتبه سيحوله لأهله في الخارج ، ويبقى البلد يعاني اقتصاديا في حين أن المواطن سيصرفه كله في بلده بل سيعمر به الأرض ، ويحرك السوق في بلده وينعشها أقتصاديا واجتماعيا. ومما سبق كله. نناشد سعادة رئيس ديوان الخدمة وانطلاقا من واجبه الوطني وحرصه وهو من دون شك حريص على الوطن وأبنائه ان يسارع في حل هذه المشكلة المتراكمة. والله من وراء القصد.

فخ التطبيع مع العدو ، مصنع للبطالة المتوحشة

بقلم: علي مكي
رئيس النقابة العامة للخدمات-عضو أمانة الشباب العامل

في الوقت الذي يعيش النضال العربي حالة من التوهج إذ استطاع أن يعيد تموضعه مرة أخرى في قلب أبناءه من نافذة قضيته المركزية، مازالت أروقة أنظمة هذه الأمة تعيش حالة من الخبط العشوائي في التعامل مع واقعها السياسي، وتحاول الهروب إلى الأمام من خلال الهرولة إما للتطبيع مع عدوها التاريخي أو على أقل تقدير، التزام موقف محايد هو أقرب لأن يكون في صف مضاد لمصالحها.

وعليه ، يحاول هذا المقال تحليل طبيعة هذه المواقف من جانب اقتصادي واستقراء ما ستؤول إليه الأوضاع المعيشية في المستقبل.

تبدأ القصة كلها منذ عام ١٩٦٥ عندما بدأ الكيان الصهيوني يستشعر أن جميع عوامل الانهيار الاقتصادية قد أحاطت به ، فبعد أن كان يعتمد بشكل أساسي على تعويضات الهولوكوست من ألمانيا الغربية والهجرات المتتالية لبناء قوى عاملة بالإضافة لمنح مالية من مؤسسات يهودية ، فإن هذه العوامل بدأت تنخفض بشكل تدريجي حتى انعدامها مع بداية الستينات. وعليه ، تآكلت المنظومة الاقتصادية فأنخفض الإنتاج وتضاعفت البطالة لأكثر من ١٠٪ وانهارت المنظومة الصحية والغذائية. إذ لا يمكن لكيان طفيلي أن يستمر في حالة صحية إذ انقطعت عنه الامدادات الخارجية. كان ذلك مفهوم عبد الناصر الذي رواه للكاتب هيكل في أحد لقاءاته. إلا أن هذه الرؤية قد انهارت بعد سنة واحدة.

فإسرائيل التي تشير العديد من الأبحاث أنها هي من هيأت المناخ لجر الجيوش العربية لقتالها ومن ثم سحقها في حرب ال ٦ الأيام كانت دوافعها اقتصادية بحتة. إذ استطاعت بعد الحرب أن تتضاعف أراضيها ٣ مرات مسيطرة، بذلك على آبار النفط العربي والأراضي الزراعية ومن ثم الاستثمار الصناعي. في المقابل ، عاشت مصر حالة من الانهيار الاقتصادي دفع رئيسها الجديد أنور السادات نحو أول تطبيع عربي كان باكورة لحالة من التخبط في سياسات الأنظمة العربية التي مازالت تعيش ويلات هذا القرار الكارثي.

فإسرائيل التي استخلصت الدروس من أزمة ١٩٦٥ قررت أن تخلق لنفسها مجال اقتصادي حيوي هو بمثابة الرئة التي من الممكن أن يجعلها تستمر في وجودها ككائن طفيلي وذلك عبر الإمساك بالهيكل الاقتصادي العربي والتفشي في مفاصله ، فكان التطبيع هو الحل الأمثل بالنسبة لها. أما مصر ، التي طبعت العلاقات أملا بالتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية وإنعاش اقتصادها عن طريق المنح وديون البنك الدولي والخبرات الفنية ، عانت منذ اليوم الأول لانهيار شبه مطلق في نظامها الزراعي الذي تقلص ليشكل ١٨٪ من الناتج المحلي بعد أن كان يشكل ٥٥٪. كان ذلك نتيجة الاستراتيجية الموضوعة من وكالة التنمية الامريكية في تغيير الهيكل الزراعي للمحاصيل وذلك لزيادة الفرص للمؤسسات الأجنبية وبالأخص الإسرائيلية لاختراق هذا القطاع والسيطرة على مدخلاته ومخرجاته. فبعد أن كانت مصر أهم منتج للقطن ، تم جرف الأراضي الزراعية وتهجير الفلاحين لخلق أرض زراعية تنتج المحاصيل

التي يحتاجها السوق الإسرائيلي من خضار وفواكه. كل ذلك أدى لرفع البطالة لأكثر من ٥٪ في هذا القطاع.

لم يكن القطاع الصناعي أكثر حظا ، إذ عمد البنك الدولي والوكالة الأمريكية إلى رسم استراتيجية زادت من الخصخصة وقلصت الدعم الحكومي ، فانهارت الدولة الاشتراكية وتم القضاء على جميع الحركات العمالية وتسريح آلاف العمال وتم الاجهاز على أحلام المصريين في دولة مصدرة للسلع الاستهلاكية ، فانهار الجنيه مقابل الدولار وتوسعت معها الفجوة بين الطبقات. لم ينته الأمر بذلك ، إذ تم إنشاء مناطق صناعية معنية بتصدير المنتجات من غير جمرك بين أمريكا ومصر وإسرائيل لكنها في الواقع كانت مملوكة لشركات أجنبية بعمالة وافدة حولت الصناعة في مصر إلى كائن مشوه ينقل جميع مكاسبه إما لإسرائيل أو دول أجنبية متخادمة مع هذ الكيان. استمر بعدها مسلسل الاختراق الاقتصادي عندما قررت شركة الشرق المتوسط للغاز المملوكة إسرائيليا والعاملة في مصر مع الحكومة المصرية أن تصدر الغاز لإسرائيل ، ليتم الاكتشاف بعدها أن الغاز كان يباع بأقل من سعر التكلفة مما كلف خسائر بلغت ٧١٥ مليون دولار. وبناء على تقارير مصرية ، فإن تكلفة خلق فرصة عمل لمواطن مصري تبلغ ٣٠ ألف دولار وعليه تكون الدولة قد أهدرت أكثر من ٢٣ ألف فرصة عمل من هذه الكارثة فقط. الجدير بالإشارة أن خط الغاز قد تم تفجيره لأكثر من مرة في خضم أحداث الربيع العربي مما كلف الدولة المصرية أكثر من ٧٦٠ مليون دولار كتعويض للصهاينة ، وعلى هذا فقس كم فرصة عمل أخرى قد تم اهدارها. في المجمل ، نستطيع تلخيص نتائج التطبيع على أنه حقق نموا في الاقتصاد الإسرائيلي من ٢١,٥ مليار دولار إلى أكثر من ٣٧٠ مليار بينما بقي الاقتصاد المصري ذو الخزان السكاني الهائل أسيرا للديون ورهين للرحمة الصهيو-أمريكية باقتصاد لا تتجاوز قيمته ال ٢٥٠ مليار دولار.

لم يكن الأمر أقل تشوها على الجانب الأردني ، فالأردن الذي خسر الضفة الغربية بعد حرب ال ٦٧ وعانى من الشح في موارده المائية والنفطية لم يستوعب الدرس جيدا. فمنذ اتفاقية وادي عربة ١٩٩٤ مع العدو ، بدأت المناطق الصناعية الحرة على النموذج المصري والمتميزة بالإعفاء الجمركي في التصدير لإسرائيل بالتوسع شريطة سيطرت الشركات الأجنبية عليها والتي أهانت العامل الأردني حتى تراجعت نسبة العمالة الوطنية فيها لأقل من ٣٠٪. ثم تم إغراق الدولة بديون البنك الدولي الذي فرض خصخصة الشركات لتأتي رؤوس الأموال الصهيونية لاختراق النظام الاقتصادي والتحكم فيه. كل ذلك جعل من الاقتصاد الأردني معتمدا بشكل أساسي على المنح الامريكية والديون بالإضافة إلى تدفق أموال العمالة الأردنية التي في الخليج. ثم ما لبثت أسعار النفط أن تتهاوى حتى استوعبت الدولة حجم المأساة التي تعيشها بعد فوات الأوان وإحكام الكماشة الصهيو-أمريكية عليها. فدفع ذلك بعضا من العمالة الأردنية للتوجه والعمل في إسرائيل مشكلة» ١٪ من القوى العاملة في دولة العدو التي تعاملت معهم بمفهوم العبيد أو الأجير في أحسن الأحوال. إذ تعيش العمالة الأردنية هناك بدخل أقل من ثلث الحد الأدنى لرواتب العمل في إسرائيل (١٢٠٠ دولار).

لن يكون السيناريو أقل مأساوية مع الدول حديثة التطبيع ، فما نعيشه اليوم في البحرين ينذر بوضع معيشي لن يتمالك الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية المستمرة في العالم وعليه سيكون الارتماء في حضن العدو كالقشة التي قصمت ظهر البعير. ولست بصدد خلق حالة تشاؤمية إلا أن جميع العوامل التي دفعت الدول السابقة للتطبيع قد توفرت لدينا. فالدين العام قد تضاعف ٢٥ مرة منذ عام ٢٠٠٢ حتى الآن ليصل إلى ٢٥ مليار دينار وبذلك نكون قد وضعنا أنفسنا تحت سطوة البنك الدولي وبرامجه الإصلاحية المدارة من شركات أمريكية قد كان لها ما كان مع مصر والأردن كما أشرنا سالفا. لتأتي بعدها اتفاقيات قد تم إبرامها مع الطرف الصهيوني أهمها في مجال الاتصالات ، وهي أول خطوة قام بها الجانب المصري وقد كلفه الكثير على المستوى الأمني لينحدر بعدها إلى سلسلة من الابتزازات التي جعلته قابل للاختراق الاقتصادي. ثم جاءت الاتفاقية مع بنك البحرين الوطني والتي ستسمح في المستقبل لتمويل المشاريع الصهيونية لتكون لاعب مؤثر في خلق الفرص الاستثمارية والتأثير على الوضع العمالي في المستقبل كما حدث مع دول العهد القديم من التطبيع. لينتهي المخطط بالاتفاقية الثالثة التي تم عقدها باسم N٧ والتي ستفتح مجال التجارة الحرة بين البحرين وإسرائيل (معفية من الجمرك) وما أشبه ذلك بالمناطق الصناعية التي شيدت في مصر والأردن وانتهت بسيطرة مطلقة للعمالة الأجنبية والرأسمال الإسرائيلي.

إن ما يحدث اليوم هو أشبه بكرة جليدية ما تلبث أن تتدحرج فتتعاظم حتى تحطم كل ما يقف أمامها فالتطبيع قطعا ، لن يكون التطبيع إلا بوابة للمزيد من الأزمات الاقتصادية والمعيشية.

لجنة الرصد تصدر تقرير أكتوبر
١٢ قضية فصل وقضيتا حقوق

أصـدرت لجنة الرصد في الاتحاد العام لنقابـات عمال البحرين ، والمختصـة برصـد القضايـا والشـكاوى العماليـة لـدى الاتحـاد ، تقريرهـا الشـهري لشـهر أكتوبـر ٢٠٢٣م ، حيـث أشـار التقريـر إلى ورود ١٤ شـكوى عماليـة إلى الاتحـاد العـام ، و٧٤ من طلبات المسـاعدة والمشـورة العمالية ، تقـدّم بها ٣٦ عـاملاً ، و٣٨ عاملة. واختصـت ١٢ من القضايا بموضـوع الفصل ، فيما تعلقت قضيتان بموضوع الحقوق ، وتعلقت سـت قضايا ببنـد المادة ٩٦ ، أي انتهاء العقـد ، وثلاث تحـت بنـد المادة ١٠٧ أي الفصـل بـدون إخطار أو تعويـض ، وواحدة تحت بند المادة ٢١ الفصل خلال فترة التجربة ، وواحـدة تحـت بند المادة ١١٠ أعـادة الهيكلـة أو الإغلاق الكلي أو الجزئـي ، وواحدة تحت المادة ١١١ الفصل التعسـفي.

واندرجـت أغلـب القضايا في قطاع الخدمات بواقع عشـر قضايا ، وقضيـة واحدة في قطاع الإنشـائات ، وأخـرى في قطاع الاتصالات والمـواصلات ، وواحـدة في قطـاع الصناعـة ، وواحـدة في قطـاع الفندقـة والتموين.

اعداد: جعفر خلف عضو لجنة الاعلام بالاتحاد العام لنقابات عمال البحرين

القضايا العمالية 2023

الشهر	عدد الشكاوي	الجندر		شكاوي المهاجرين	عدد طلبات المساعدة والمشورة العمالية	الجندر	
		رجل	امرأة			رجل	امرأة
يناير	6	6	0	0	51	30	21
فبراير	37	11	26	0	45	28	17
مارس	10	8	2	0	87	60	27
أبريل	4	4	0	0	78	47	31
مايو	15	11	4	0	73	45	28
يونيو	5	4	1	0	62	40	22
يوليو	8	6	2	0	60	41	19
أغسطس	26	22	4	0	39	30	9
سبتمبر	14	8	6	0	33	20	13
أكتوبر	14	7	7	0	74	36	38
نوفمبر							
ديسمبر							
المجموع	139	87	52	0	602	377	225

تصنيف القضايا العمالية وأسباب الفصل 2023

الشهر	توقيف	حقوق	فصل	أسباب الفصل				
				المادة 21 الفصل خلال فترة التجربة	المادة 96 انتهاء العقد	المادة 107 بدون اخطار او تعويض	المادة 109 عدم الكفاءة	المادة 110 اعادة هيكلة او اغلاق كلي او جزئي	المادة 111 فصل تعسفي
يناير	0	1	5	2	0	1	1	1	0
فبراير	1	5	31	0	1	5	1	24	0
مارس	0	8	2	0	0	2	0	0	0
أبريل	0	1	3	0	0	3	0	0	0
مايو	0	6	9	1	3	2	1	1	1
يونيو	0	1	4	0	0	1	2	1	0
يوليو	0	2	6	1	0	3	2	0	0
أغسطس	0	12	14	0	2	12	0	0	0
سبتمبر	0	4	10	1	0	0	0	8	1
أكتوبر	0	2	12	1	6	3	0	1	1
نوفمبر									
ديسمبر									
المجموع	1	42	96	6	12	32	7	36	3

القطاعات 2023

الشهر	قطاع الانشاءات	قطاع المعادن والحديد	الاتصالات والمواصلات	قطاع الصناعة	قطاع الفندقة والتموين	النفط والغاز والطاقة	قطاع الخدمات	المجموع
يناير	1	0	0	0	0	0	5	6
فبراير	4	0	1	0	3	0	29	37
مارس	2	0	0	1	0	0	7	10
أبريل	1	0	1	0	0	1	1	4
مايو	4	0	0	0	2	0	9	15
يونيو	0	0	1	0	1	0	3	5
يوليو	2	0	0	0	0	0	6	8
أغسطس	3	0	0	0	7	0	7	26
سبتمبر	1	0	2	0	0	1	10	14
أكتوبر	1	0	1	1	1	0	10	14
نوفمبر								
ديسمبر								
المجموع	19	0	6	11	14	2	87	139

النشاط 2023

الشهر	الانشاءات	المالي	التجارة	الفنادق	الامن	الصناعة	الترفية	التعليم	السياحة	الاتصالات والنقل	الخدمات	الصحة	العدد الكلي
يناير	1	1	1	0	0	0	0	0	1	0	2	0	6
فبراير	4	0	5	0	0	0	0	16	0	1	11	0	37
مارس	2	0	3	0	0	1	0	0	0	0	4	0	10
أبريل	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1	1	0	4
مايو	4	0	4	1	0	0	1	0	0	0	4	1	15
يونيو	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	3	0	5
يوليو	2	0	2	0	0	0	1	0	0	0	1	2	8
أغسطس	3	4	1	7	0	9	0	1	0	0	1	0	26
سبتمبر	1	0	8	0	0	1	0	2	0	2	0	0	14
أكتوبر	1	0	0	0	0	2	0	0	2	1	2	6	14
نوفمبر													
ديسمبر													
المجموع	19	5	25	9	0	13	2	19	2	6	29	9	139

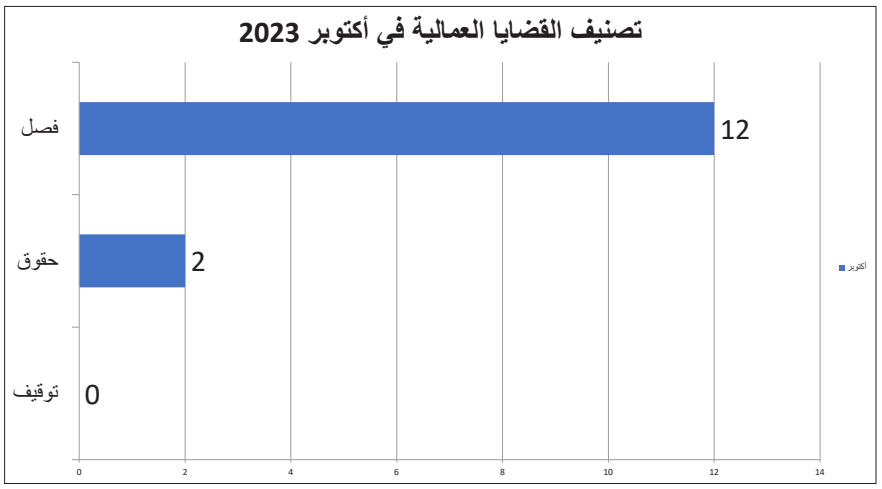

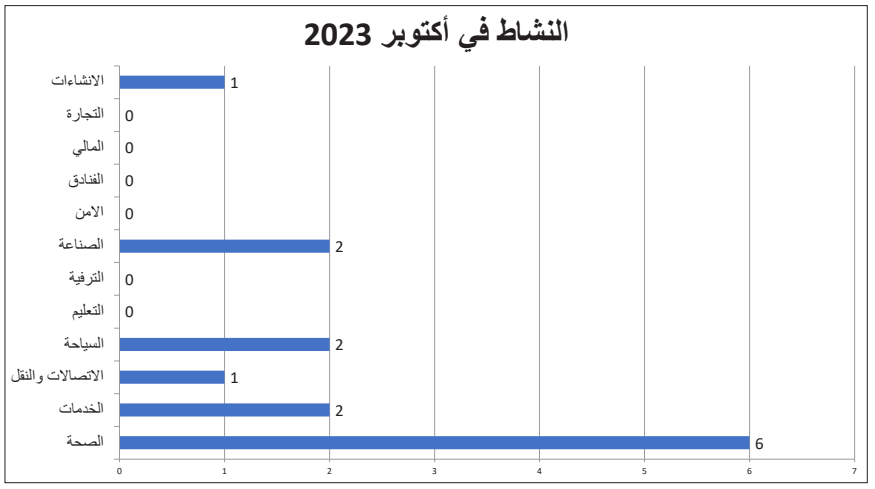

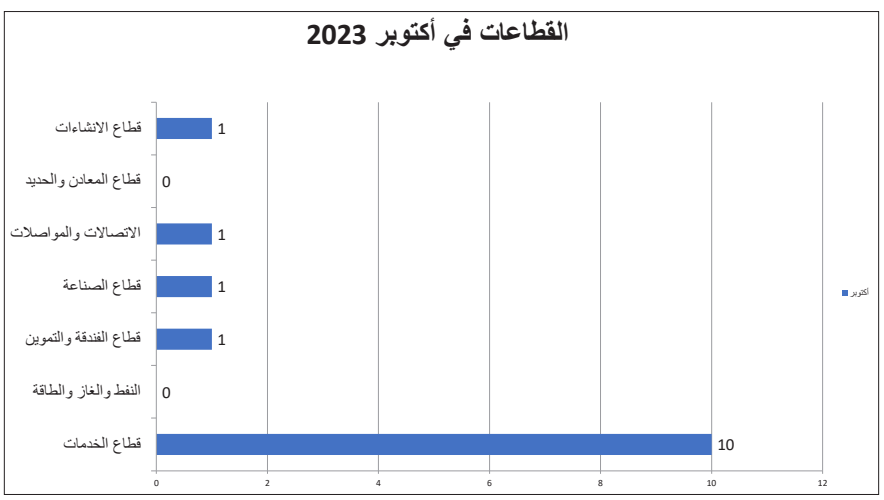

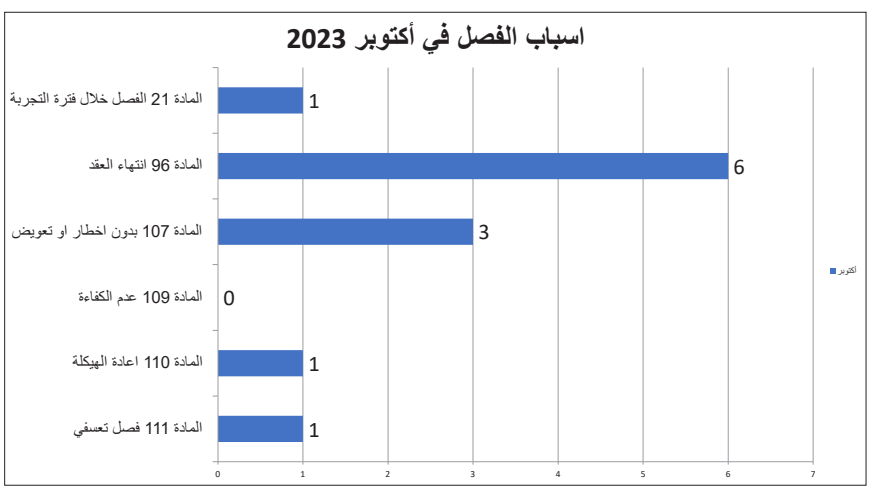

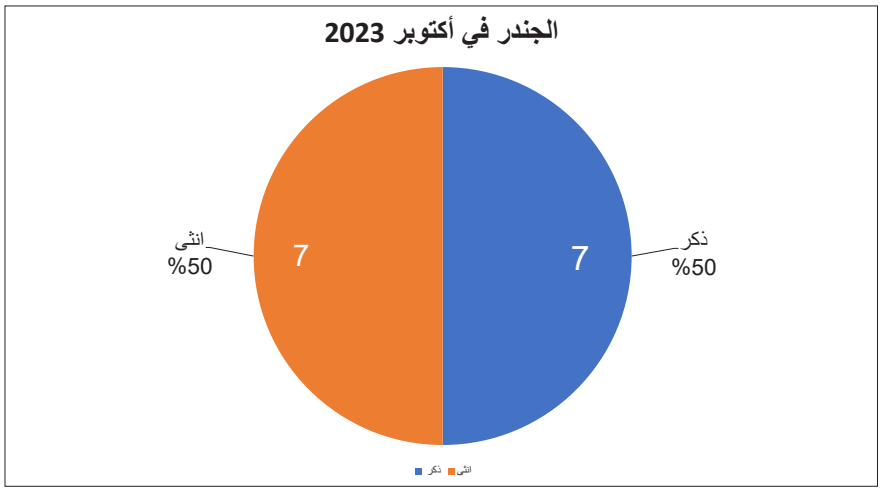

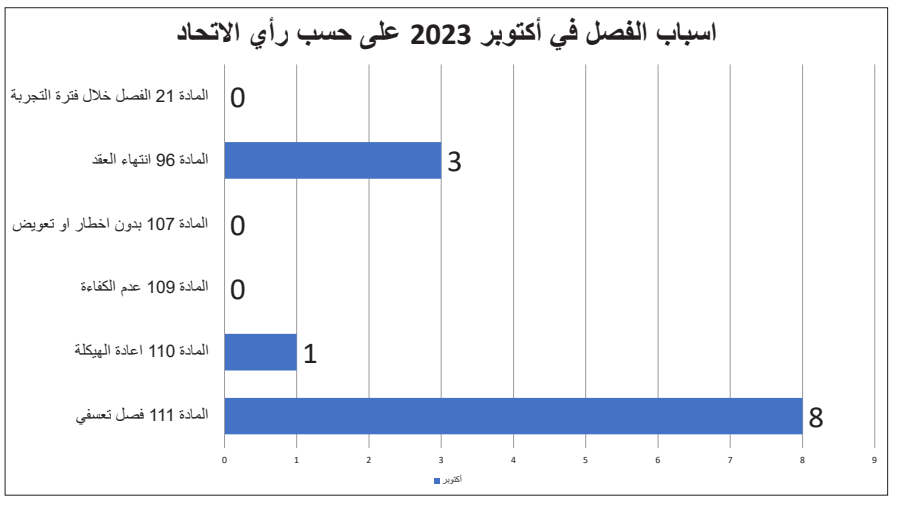

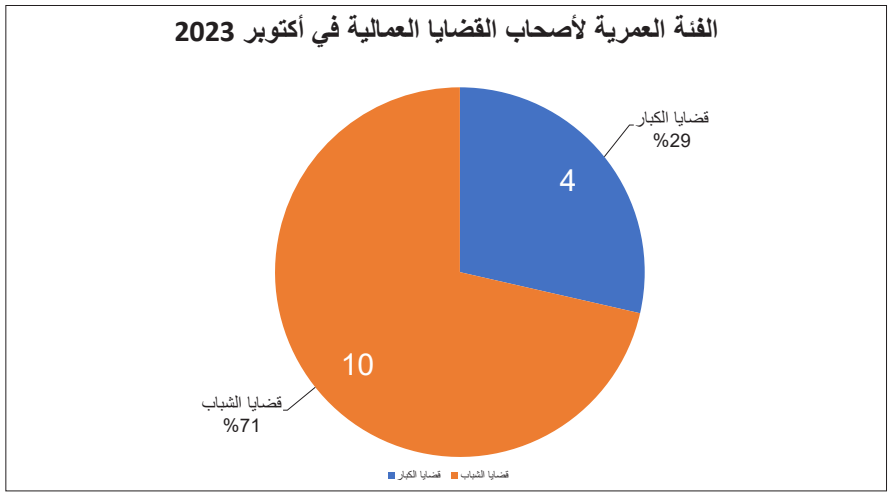

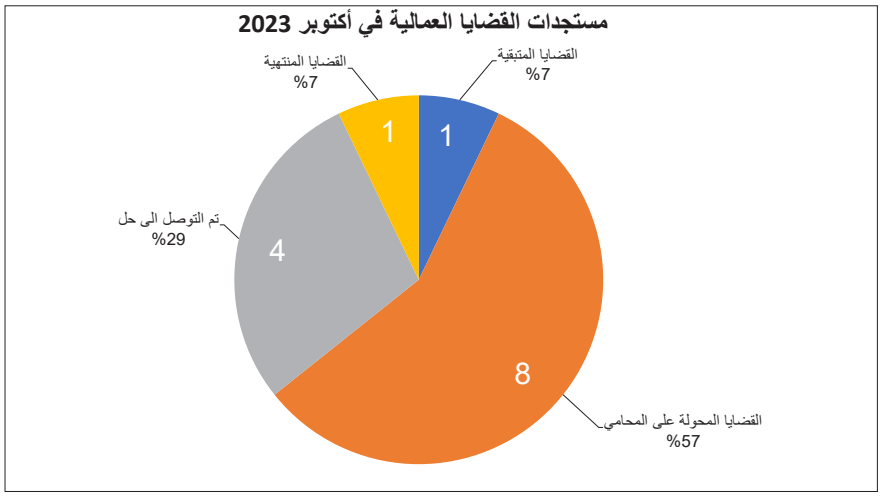

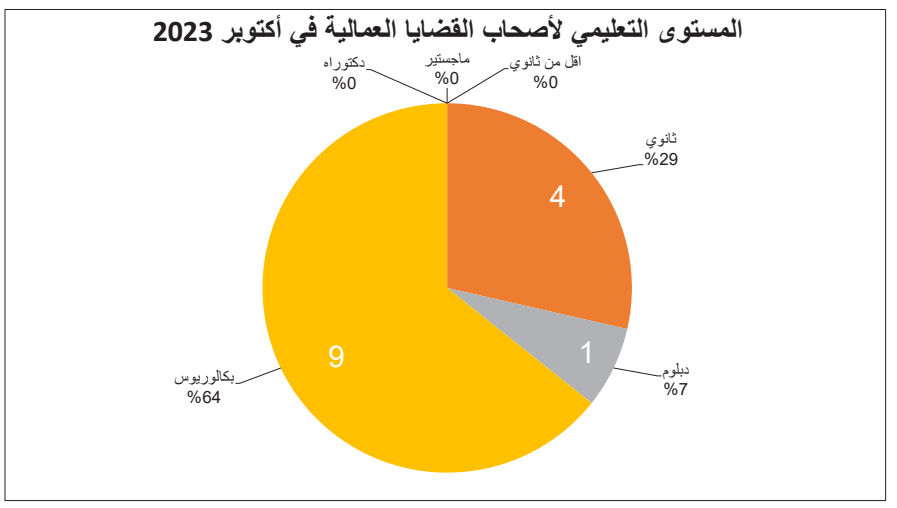

تصنيف قضايا المرأة وأسباب الفصل 2023

الشهر	توقيف	حقوق	فصل	أسباب الفصل للمراة				
				المادة 21 الفصل خلال فترة التجربة	المادة 96 انتهاء العقد	المادة 107 بدون اخطار او تعويض	المادة 109 عدم الكفاءة	المادة 110 اعادة هيكلة او اغلاق كلي او جزئي	المادة 111 فصل تعسفي
يناير	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فبراير	0	2	24	0	1	0	0	23	0
مارس	0	2	0	0	0	0	0	0	0
أبريل	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مايو	0	3	1	0	1	0	0	0	0
يونيو	0	0	1	0	0	1	0	0	0
يوليو	0	0	2	1	0	1	0	0	0
أغسطس	0	3	1	0	1	0	0	0	0
سبتمبر	0	2	4	0	0	0	0	4	0
أكتوبر	0	1	6	0	2	2	0	1	1
نوفمبر									
ديسمبر									
المجموع	0	13	39	1	5	4	0	28	1

قطاعات المرأة 2023

الشهر	قطاع الانشاءات	قطاع المعادن والحديد	الاتصالات والمواصلات	قطاع الصناعة	قطاع الفندقة والتموين	النفط والغاز والطاقة	قطاع الخدمات	المجموع
يناير	0	0	0	0	0	0	0	0
فبراير	1	0	0	0	1	0	24	26
مارس	1	0	0	0	0	0	1	2
أبريل	0	0	0	0	0	0	0	0
مايو	0	0	0	0	1	0	3	4
يونيو	0	0	0	0	1	0	0	1
يوليو	0	0	0	0	0	0	2	2
أغسطس	0	0	0	2	0	0	2	4
سبتمبر	0	0	1	0	0	0	5	6
أكتوبر	1	0	0	1	0	0	5	7
نوفمبر								
ديسمبر								
المجموع	3	0	1	3	3	0	42	52

النشاط للمرأة 2023

الشهر	الانشاءات	المالي	التجارة	الفنادق	الامن	الصناعة	الترفية	التعليم	السياحة	الاتصالات والنقل	الخدمات	الصحة	العدد الكلي
يناير	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فبراير	1	0	2	0	0	0	0	16	0	0	7	0	26
مارس	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	2
أبريل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مايو	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	2	1	4
يونيو	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
يوليو	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	2
أغسطس	0	0	1	0	0	2	0	1	0	0	0	0	4
سبتمبر	0	0	3	0	0	0	0	2	0	1	0	0	6
أكتوبر	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	4	7
نوفمبر													
ديسمبر													
المجموع	3	0	7	1	0	3	1	19	0	1	11	6	52

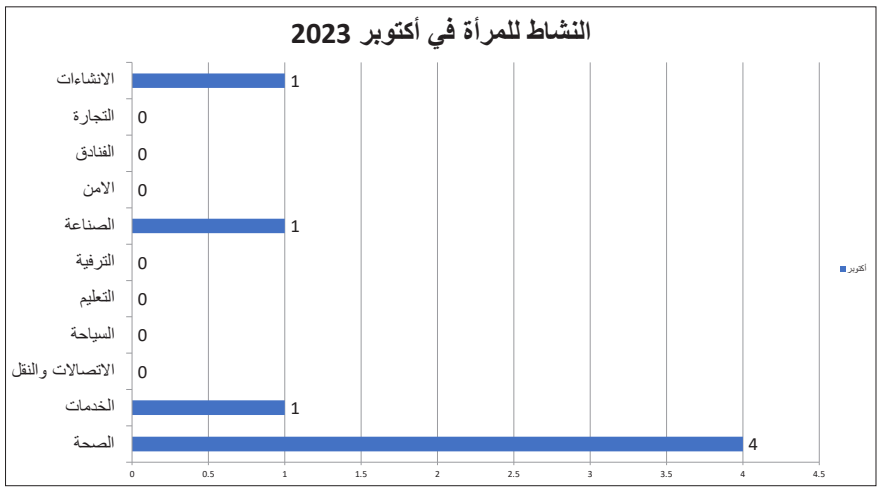
النشاط للمرأة في أكتوبر 2023
الانشاءات
التجارة
الفنادق
الامن
الصناعة
الترفية
التعليم
السياحة
الاتصالات والنقل
الخدمات
الصحة
1
0
0
0
1
0
0
0
0
1
4
0
0.5
1
1.5
2
2.5
3
3.5
4
4.5
اكتوبر

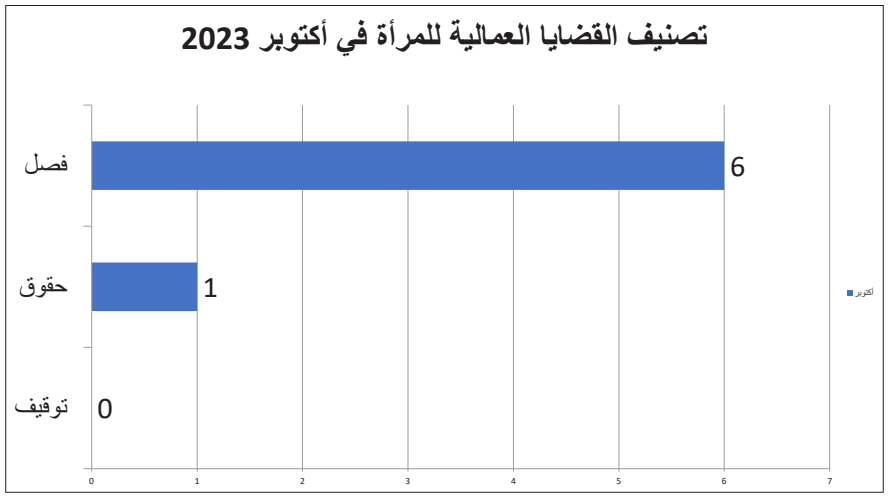
تصنيف القضايا العمالية للمرأة في أكتوبر 2023
فصل
حقوق
توقيف
6
1
0
0
1
2
3
4
5
6
7
اكتوبر

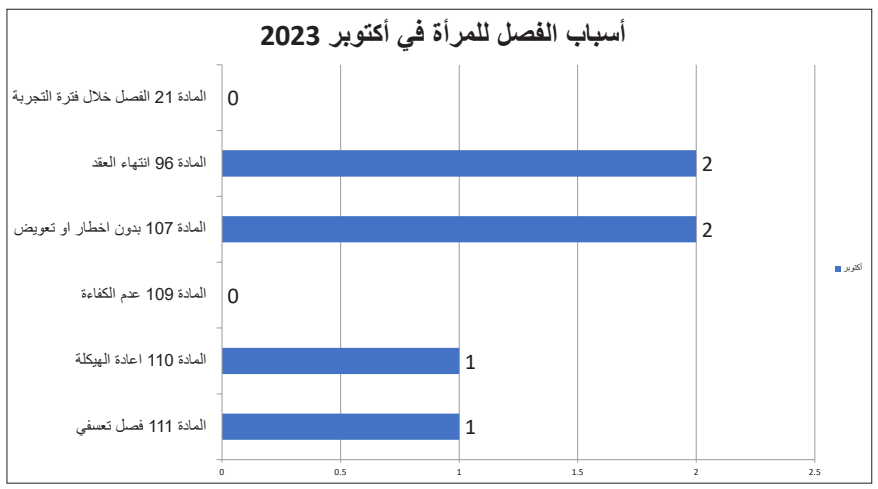
أسباب الفصل للمرأة في أكتوبر 2023
المادة 21 الفصل خلال فترة التجربة
المادة 96 انتهاء العقد
المادة 107 بدون اخطار او تعويض
المادة 109 عدم الكفاءة
المادة 110 اعادة الهيكلة
المادة 111 فصل تعسفي
0
2
2
0
1
1
0
0.5
1
1.5
2
2.5
اكتوبر

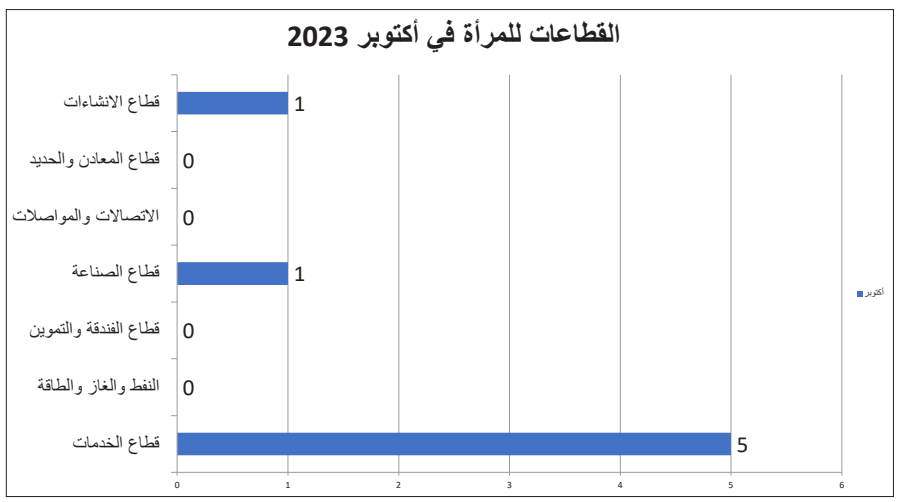
القطاعات للمرأة في أكتوبر 2023
قطاع الانشاءات
قطاع المعادن والحديد
الاتصالات والمواصلات
قطاع الصناعة
قطاع الفندقة والتموين
النفط والغاز والطاقة
قطاع الخدمات
1
0
0
1
0
0
5
0
1
2
3
4
5
6
اكتوبر

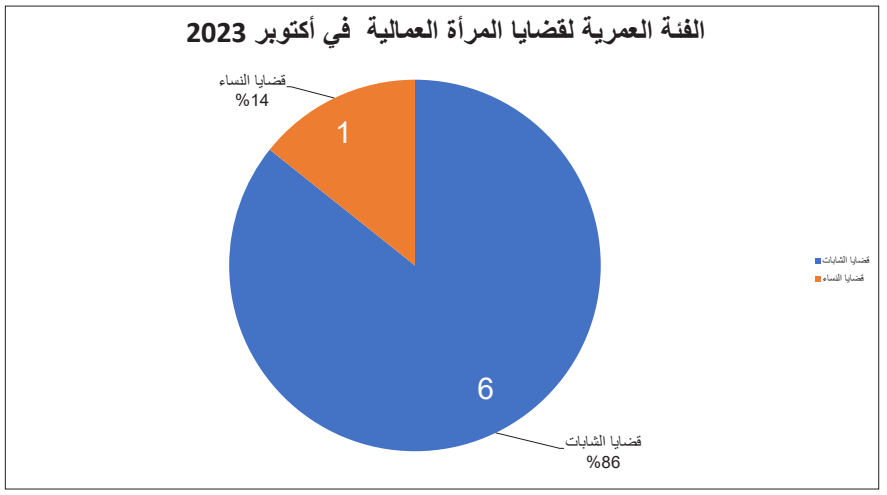
الفئة العمرية لقضايا المرأة العمالية في أكتوبر 2023
قضايا النساء
%14
1
6
قضايا الشابات
%86
قضايا الشابات
قضايا النساء

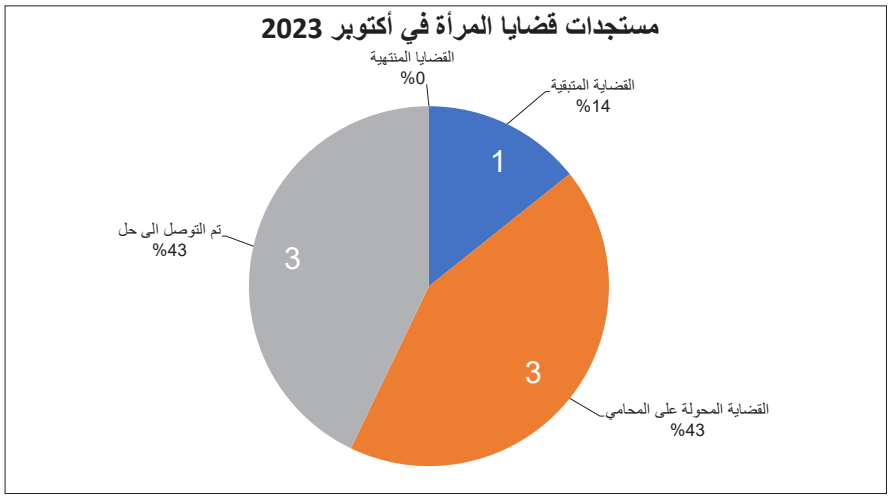
مستجدات قضايا المرأة في أكتوبر 2023
القضايا المنتهية
%0
القضاية المتبقية
%14
تم التوصل الى حل
%43
القضاية المحولة على المحامي
%43
1
3
3

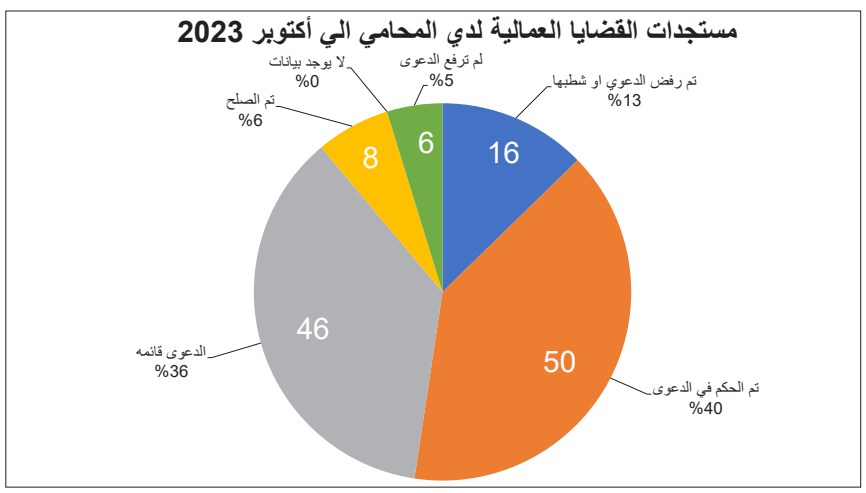
مستجدات القضايا العمالية لدي المحامي الي أكتوبر 2023
لا يوجد بيانات
%0
لم ترفع الدعوى
%5
تم رفض الدعوي او شطبها
%13
تم الصلح
%6
الدعوى قائمه
%36
تم الحكم في الدعوى
%40
8
6
16
46
50

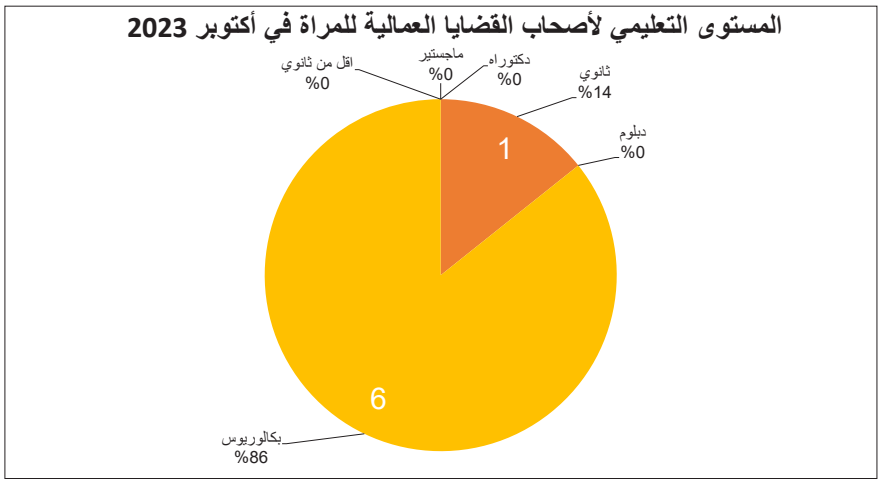
المستوى التعليمي لأصحاب القضايا العمالية للمراة في أكتوبر 2023
اقل من ثانوي
%0
ماجستير
%0
دكتوراه
%0
ثانوي
%14
دبلوم
%0
بكالوريوس
%86
1
6

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

تونس في 12 نوفمبر 2023

بيان الدورة 14 للمجلس العام

حول حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني

يتعرض قطاع غزة منذ اكثر من شهر إلى احدى أكبر المجازر التي تعرض لها الشعب الفلسطيني منذ اغتصاب أرضه على أيدي قوات الاحتلال الكيان الصهيوني. وبغطاء دولي مفضوح تغافل على كل المواثيق والقوانين الدولية والأعراف الانسانية، يتعرض سكان غزة المدنيون إلى عملية سحق جماعية للأرواح والممتلكات والبنى التحتية الأساسية وذلك باستعمال شتى أنواع الأسلحة المحرمة دوليا في تعدي جديد على اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 الخاصة بحماية المدنيين أثناء الحرب وبالتزامات المحتل تجاه المدنيين.

لقد عاينت البشرية جمعاء المجازر اليومية المرتكبة بحق الأطفال والنساء والمستشفيات والمدارس في قطاع غزة الأكثر كثافة سكنية في العالم وتحولت إلى مسرح لجريمة تطهير عرقي كاملة الأركان وسط دعوات دولية محتشمة لإيقاف آلة القتل ومحاصرة إعلامية لخطاب التنديد والمطالبة بإيقاف الحرب على غزة.

إن المجلس العام للاتحاد العربي للنقابات المجتمع بتونس في دورته الرابعة عشر المنعقدة يومي 11 و12 نوفمبر 2023 يستنكر ويدين اشد الإدانة جرائم الاحتلال وغطائه الدولي المفضوح، وكما يعبر عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني ويحيي صموده أمام أعتى الآلات الحربية بطشا، كما يجدد المجلس العام وفاء الحركة النقابية العربية لمبادئها المصطفة إلى جانب الشعوب المضطهدة في دفاعها عن حقها في نيل استقلالها وتقرير مصيرها وانهاء الاستعمار.

كما يحيي كل الاحتجاجات والتعبيرات الشعبية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني في كل أنحاء العالم ويكبر كل المبادرات الدولية الجادة من أجل حمايته ويدعو إلى ترجمتها بقرارات ردعية فردية أو جماعية من أجل انهاء الجرائم بحق المدنيين في قطاع غزة ووقف اعتداءات المستوطنين بالضفة الغربية وفتح تحقيق دولي في جرائم حرب منظمة ضد سلطة الاحتلال واستعجال وقف فوري لإطلاق النار وفتح الممرات الآمنة لإدخال المساعدات الإنسانية وانهاء كل مسارات التطبيع بجميع أشكالها.

إن المجلس العام للاتحاد العربي للنقابات، يجدد وفائه لمبادئ الاتحاد الدولي للنقابات الداعمة لحق الشعوب في الانعتاق وتحقيق سيادتها ويؤكد على:

عدم قانونية المستوطنات واعتبارها شكلا من أشكال جرائم الحرب كما تنص عليه قرارات الأمم المتحدة عدد 446، 452، 465 و478 واتفاقية روما المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية.

اعتبار تباطؤ الأمم المتحدة في إصدار قائمة الشركات المستثمرة في اقتصاد المستوطنات، وتباطئ إجراءات التحقيق والتقاضي الدولي في علاقة بجرائم الاحتلال، شكلا من اشكال التغطية على الإفلات من العقاب.

وسعيا منا لترجمة تضامننا ووقوفنا الدائم إلى جانب عمال وشعب فلسطين، فإننا نعلن عن إطلاق خطة عمل بقيادة الاتحاد العربي للنقابات بالاشتراك مع الاتحادات القطاعية والمنظمات النقابية قائمة على:

- ✓ دعوة الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات والأمناء العامين للمنظمات النقابية القطاعية الدولية لتوجيه رسالة جماعية الأمين العام للأمم المتحدة من أجل مطالبته بتحمل مسؤولية تفعيل كل قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بإنصاف الشعب الفلسطيني وتحيين قائمة الشركات المستثمرة والممولة للمستوطنات وتفعيل كل القرارات المتعلقة بمقاطعتها،
- ✓ البحث عن مصادر تمويل حملات مقاطعة الشركات المستثمرة في المستوطنات
- ✓ تنسيق جهود كل المنظمات النقابية والحقوقية المهتمة بمتابعة قائمة الشركات المستثمرة في المستوطنات وتجميع نتائج أعمالها وتعميمها،
- ✓ اعتبار استثمار الصناديق الأوروبية والعربية الخاصة بتأمينات العمال في المستوطنات إجراء متنافيا مع القيم العمالية والنقابية ومخالفا للقوانين الدولية والوطنية والدعوة للتشهير بها ومقاطعتها.
- ✓ التشهير بالمؤسسات المالية الداعمة للاحتلال وانشطته الاستيطانية وعمليات تسليحه.
- ✓ يدعو المنظمات النقابية والمنظمات الشريكة الأعضاء إلى الانضمام إلى التحالف الدولي Don't Buy into occupation. لا تشتري من الاحتلال باعتبارها الأكثر دقة في متابعة أنشطة الشركات المستثمرة في المستوطنات.
- ✓ حث عمال الشحن والترصيف إلى مقاطعة تحميل كل العتاد والأسلحة والمواد المتجهة لسلطات الاحتلال.
- ✓ الدعوة لتنظيم أنشطة تضامنية دولية متزامنة تحت عنوان موحد "الحرية لفلسطين" وذلك بمناسبة اليوم النقابي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين، 29 نوفمبر.

عاشت فلسطين حرة مستقلة ذات سيادة